Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **مصر**

ثلاث دراسات حالة عن المرأة والتعبئة النسوية في مصر

نشأ النشاط النسوي وتطوّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي مصر تحديدًا، منذ أواخر القرن التاسع عشر (العلي، ٢٠٠٣). يتّسم التاريخ المصري بنشاط نسوي غني جرى تناوله في الأدب بشكل مكثّف مع كلّ من أبو لغد (٢٠٠١)، أحمد (١٩٩٢)، العلي (٢٠٠٠)، بدران (١٩٩٥)، بارون (١٩٩٤)، حاتم (١٩٩٣)، ومحمود (٢٠٠٥) وتادروس (٢٠١٦) وغيرهم.

منذ الثمانينيات، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المنظّمات غير الحكومية النسائية، وهي الحقبة التي يُشار إليها بموجة تحويل النضال من أجل قضايا مختلفة من صراع اجتماعي وسياسي إلى عمل ضمن المنظّمات غير الحكومية ووفقًا لآليّاتها وسياسات المانحين والمموّلين (عبد الرحمن، ٢٠٠٤؛ حاتم، ١٩٩٢). لاحقًا، نُظِّم مؤتمر بكين في العام ١٩٩٥ والمؤتمر الدولي للسكّان والتنمية في العام ١٩٩٤، وكانا من الأحداث الرئيسية عبر الوطنية للتواصل والتشبيك، وشكّلا «مُحفِّزًا» لموجة النشاط النسوي التي شهدت تشكيل العديد من المنظّمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة في تلك الفترة (أبو النجا، ٢٠١٥، ص. ٣٦). تجدر الإشارة إلى أن المنظّمات غير الحكومية هي أحد أجزاء المجتمع المدني ولا تتساوى معه (جاد، ٢٠٠٧). دُرِس تأثير عمليّة التحوّل إلى المنظّمات غير الحكومية في العديد من البحوث الأكاديمية في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق. يقول بعض العلماء، مثل مقدم (١٩٩٧)، إن هذا التحوّل يعكس وجود مجتمع مدني نشط وديموقراطي في المنطقة، في حين ينتقده البعض الآخر معتبرًا أن له تأثير إشكالي على الحركات النسائية والنسوية في الشرق الأوسط. انطلاقًا من هنا، يرى البعض في ذلك مسارًا نحو «نخبوية» النشاط وينتقدون قبول التمويل الأجنبي، فيما يلاحظ آخرون وجود «احتراف» بارز وجارف في النشاط وتركيز على سياسات الهوية (عبد الرحمن، ٢٠٠٤؛ ألفاريز، ٢٠٠٠؛ جاد، ٢٠٠٧). مع ذلك، يُقال إن المنظّمات غير الحكومية توفّر طريقة عملية للناشطين لإشراك مجتمعاتهم في التغيير الاجتماعي. لكن على الرغم من التحدّيات العديدة التي ألقاها التحوّل نحو المنظّمات غير الحكومية على التعبئة النسوية في الشرق الأوسط، يتبيّن أن المنظّمات غير الحكومية ليست مجرّد متلقية سلبية للتمويل، بل تتنقّل بين أجندات المانحين وتنفّذ أيضًا أجنداتها الخاصّة (جاد، ٢٠٠٧). بالتالي، عند تناول دراسات الحالة التالية، فإنني أولي اهتمامًا لكيفية لعب المنظّمات غير الحكومية، باعتبارها جزءًا من المجتمع المدني، دورًا فاعلًا ومهمًّا عند دراسة النشاط المدني حول القضايا الجندرية في مصر، لا سيّما المُتعلّقة بالمناصرة القانونية[1]. من المهمّ تسليط الضوء على عدم تجانس المجتمع المدني بشكل عام ومشهد المنظّمات غير الحكومية تحديدًا، ما يعني أن دراسات الحالة هذه لا تتناول جميع المنظّمات غير الحكومية على أنها كيانات مُتجانسة لها الخصائص نفسها.

شهدت فترة التسعينيات تسييس قضايا المرأة والجندر، إذ بدأت بعض المجموعات النسوية العمل ضدّ المشكلات الهيكليّة التي تعيق وصول المرأة إلى المجال العام ومن أجل حقوق المرأة في المنزل، بحيث تعارضت في خطابها مع تقسيمات المجالات العامّة والخاصّة بعد أن نُزِعَ الطابع السياسي عن النشاط النسائي في عهد الرئيسين السابقين السادات وناصر (برات، ٢٠٠٥). إلى ذلك، تنحدر بعض المنظّمات غير الحكومية التي تأسّست خلال ذلك الوقت من مجموعات سياسية، وتتقاطع بين العمل التنموي أو المجتمعي والنشاط السياسي والحقوقي. في الواقع، لم يأتِ ظهور المنظّمات النسائية استجابةً لصعود الحركات الإسلامية في حينها فحسب، بل أيضًا ردًّا على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (العلي، ٢٠٠٢، ص. ٥).

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين إضفاء الحوكمة على النشاط الحقوقي، وهو ما تُرجِم بإطلاق الحكومة المصرية المجلس القومي للمرأة في العام ٢٠٠٠ وهي هيئة حكومية برئاسة السيّدة الأولى، في حينها، سوزان مبارك (حاتم، ٢٠١٦). خلال ذلك الوقت، كانت المناصرة القانونية استراتيجيّة مهمّة تستخدمها النساء المصريات ومنظّمات المجتمع المدني النسوية، وأدّت إلى سنّ قانون الخلع لعام ٢٠٠٠ الذي أتاح للمرأة إمكانية الطلاق. وعلى الرغم من سعي الحركة النسوية

[1] من المهمّ الإشارة إلى أن معظم المنظّمات غير الحكومية الفاعلة ضمن السياق المصري تتعامل مع المانحين الخارجيين مثل الأمم المتّحدة والوكالات الدولية.

الحكومية إلى استمالة العديد من هذه الحملات، إلّا أن الفضل في سنّ هذه القوانين يعود أساسًا إلى جهود هذه المجموعات. مع ذلك، غالبًا كانت حملات التعبئة القانونية تترافق مع حملات ومشاريع مختلفة للتعبئة الاجتماعية؛ بمعنى آخر، أن الجماعات النسوية والنسائية لم تركّز على التعبئة القانونية فحسب. عمليًا، في مثل هذه الحالات، لا تكون أهداف الجهات الفاعلة الحصول على مكاسب قانونية بالضرورة وإنّما التغيير الاجتماعي (ميكي، يصدر قريبًا). بهذا المعنى، وبالإضافة إلى التعبئة القانونية، تنوّعت أعمالهم بين إنتاج المعرفة، وحملات التوعية، ومشاريع التنمية مثل إصدار بطاقات الهوية وإنشاء ملاجئ للناجيات من العنف.

يتناول هذا البحث ثلاث دراسات حالة تستكشف استراتيجيّات الحشد النسوي والنسائي في مصر وتكتيكاته، ويقيّم تأثيرها على صنع السياسات وسنّ التغييرات القانونية المُرتبطة بالعنف ضدّ النساء وقوانين الأحوال الشخصية. توضح هذه الحالات بشكل مُتباين طرق عمل النشاط النسوي والنسائي وكيفية وضع استراتيجيّات التأثير على صانعي السياسات ومدى فعالية هذه التعبئة. يتناول القسم التالي بإيجاز التفاعل بين النشاط الجندري والدولة في مصر ويحدّد خلفيّته التاريخية، فيما تتناول الأقسام التالية ثلاث دراسات حالة عن نشاط المجتمع المدني في مصر المُرتبط بتجريم العنف الأسري، والتحرّش الجنسي، والخلع، وقانون الطلاق الذي أطلقته النساء، وقوانين الأحوال الشخصية عمومًا.

النوع الاجتماعي والدولة

بعد انتهاء مرحلة الاستعمار، غيّرت الأنظمة المُتعاقبة في مصر سياساتها وقوانينها تجاه المرأة بما يخدم مصالح النظام، والتي أثّرت على النساء بطرق مختلفة إذ ثبت أن بعضها مفيد والبعض الآخر مُضرّ. في الواقع، استغلّت الأنظمة السياسية القضايا الجندرية منذ العام ١٩٥٢، وكذلك حلفاؤها وجماعات المعارضة لتحقيق مكاسب سياسية. غالبًا ما تُتخذ المواقف بشأن قضايا النوع الاجتماعي لتسجيل نقاط أيديولوجية أو لفصل الجماعات المُعارضة عن بعضها البعض (حاتم، ١٩٩٢، ص. ٢٤٠). في المقابل، كافحت الناشطات من أجل تغيير هذه السياسات لصالحهن. عمليًا، حدّدت علاقات الدولة مع حلفائها الدوليين بالتوازي مع الانقسامات الداخلية مواقفها الجندرية، وهو ما يفسّر بدوره «تحوّل علاقات الناشطات إلى الدولة» (العلي، ٢٠٠٠، ص. ٥٥).

من الأمثلة البارزة عن السياسات التي اتبُعت في السابق نذكر، قوانين الرعاية الاجتماعية في عهد عبد الناصر، ودعم نساء الطبقة المتوسّطة العاملات في الدولة خلال عهد السادات، وكلّها إجراءات تنسجم مع السياسات الاقتصادية الأكبر. في العام ١٩٧٩، أصدر السادات[٢] مرسومًا رئاسيًا طارئًا يضع أسسًا جديدة لقانون الأحوال الشخصية ويمنح المرأة المزيد من الحقوق في عقد الزواج، إلّا أن المحكمة علّقت العمل به في العام ١٩٨٥ لأسباب فنية. بعد اغتيال السادات في العام ١٩٨١، تميّز نظام مبارك[٣] بتراجع الحركة النسوية التي ترعاها الدولة أو دعم نساء الطبقة الوسطى الذي نصّ عليه قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٨٥، وهو ما أدّى إلى تنظيم النساء لجمعيّات رسمية وغير رسمية، مُستقلّة وشبه مُستقلّة (حاتم، ١٩٩٢، ص.٢٤٦). في غضون ذلك، استمرّت المقاومة من أجل حقوق المرأة مع صعود الجماعات الإسلامية والدولة على حدّ سواء، وأصبحت واضحة مع وصول الإسلاميين إلى السلطة في عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣. أدّى صعود الإسلاميين إلى انتكاسات على جبهة النضال النسوي الذي تراجع من مقدّمة الخطاب العام السائد، واستُبدل بخطاب نقيض تمثّل على سبيل المثال ببروز النقاشات حول إلغاء تجريم تشويه الأعضاء التناسلية النسائية، وعدم تحديد الحدّ لأدنى لسنّ الزواج في الدستور وبالتالي تغاضي خطاب الدولة السائد صراحةً عن زواج القاصرات (ماكفاي، ٢٠١٣). حاول النظام الحالي أن يميّز نفسه عن النظام الإسلامي السابق، لا سيّما فيما يتعلّق بقضايا المرأة عبر إعطائها تمثيلًا معيّنًا، لكن مع ذلك كان أداء النساء أفضل قليلًا (الصدة، ٢٠١٣؛ تادروس ٢٠١٦).

٢ من المهم ذكر أن السيّدة الأولى جيهان السادات كان لها دور كبير في صدور القانون. في الواقع، شهد عهد السادات بداية حقبة تأثير زوجات الرؤساء. للمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على: حاتم، م. (٢٠١٦). السيّدات الأول وإعادة تعريف الدول الاستبدادية في مصر. POMEPS Studies. المجلّد ١٩. واشنطن: برنامج سلسلة العلوم السياسية في الشرق الأوسط. ص.ص. ٤٢-٤٤. موجود على الرابط التالي: https://pomeps.org/2016/04/07/first-ladies-and-the-re-definition-of-the-authoritarian-state-in-egypt/.

٣ كان نظام مبارك خائفًا دائمًا من التحرّكات المُحتملة للمجموعات النسائية وغيرها من المجموعات الحقوقية وبالتالي كان يهدف إلى قمعها. خلال تلك الفترة، استخدمت الدولة «قضية النساء» لمصالحها السياسية والأيديولوجية، وشرّعتها من خلال التعاليم الإسلامية ما أكسبها المزيد من السلطة (أبو النجا، ٢٠١٥، ص. ٣٧؛ بدران، ص. ٢٢٨). سمح هذا الاستخدام للمجموعات النسائية بالحصول على بعض «المساحات لاصطياد فرص» الاستيلاء والتعبئة. (وايلن، ١٩٩٨، ص.١٥)، وقد استخدمت فعلًا لإقرار بعض القوانين أبرزها قانون الخلع. مع ذلك، اتبع نظام مبارك «سياسة القمع والاحتواء» عبر استخدام النظام القانوني لتقييد وظائف هذه المجموعات واستمالة عملها لمصالحه الخاصة (عبد الرحمن، ٢٠٠٤، ص. ١٣٥).

دراسة الحالة الأولى
التعبئة النسوية والعنف الأسري في مصر

تمّ تجاهل العنف الأسري في خطاب الدولة في مصر خلال السنوات العشر الماضية. في المقابل، ركّز الخطاب السائد على العنف ضدّ النساء في المجال العام، بعد العديد من الأحداث البارزة والمُسيّسة التي وقعت في أعقاب الانتفاضة الشعبية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (أبو النجا، ٢٠١٦؛ الصقلي، ٢٠١٤). عمومًا لا يجرّم القانون المصري العنف الأسري، باستثناء ختان الإناث، على الرغم من الجهود المبذولة منذ التسعينيات (ميكي، ٢٠١٦). تشكّل الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع المدني النسائي أحدث خطوة في النضال الطويل والنشط من أجل التعبئة النسوية، التي بدأت في مطلع القرن العشرين، وأصبحت أكثر وضوحًا في أعقاب انتفاضة ٢٠١١، ومن المهمّ دراسة التعبئة النسوية ضدّ العنف الأسري في السياق المصري في ظل تجاهله الصارخ في الخطاب العام السائد.

في دراسة أجراها مؤسسة قضايا المرأة المصرية في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، يتبيّن أن جرائم الشرف هي الشكل السائد للعنف الزوجي في مصر على الرغم من قلّة الإحصاءات الرسمية (عبد السلام، ٢٠٠٥). في الواقع، تعتبر الأدبيّات حول العنف الأسري في مصر قديمة نوعًا ما، مع وجود القليل من الدراسات والمقالات التي أجريت بعد العام ٢٠١١، ومن ضمنها مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضدّ النساء الذي صدر في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، وأعدّه الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان. وفقًا للتقرير، هناك نحو ٤٦٪ من النساء المتزوّجات اللواتي تراوح أعمارهن بين ١٨ و٦٤ عامًا في مصر تعرّضن لشكل من أشكال العنف الزوجي، سواء كان جسديًا أو عاطفيًا أو جنسيًا، وكذلك يقدّر أن ما لا يقل عن ١٨٪ من النساء المصريات البالغات تعرّضن للعنف الجسدي أو الجنسي على أيدي أفراد الأسرة أو المقرّبين. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن إحصائيات العام ٢٠١٤ من المسح الديموغرافي والصحّي الذي تجريه وزارة الصحّة المصرية كلّ ١٠ سنوات، تعرّض واحدة من كلّ ٤ نساء متزوّجات للعنف الجسدي في مرحلة ما من حياتهن في زواجهن الحالي أو السابق (مكي، ٢٠١٦).

عالج المجتمع المدني المصري العنف ضدّ النساء باستخدام استراتيجيّات مختلفة، بدءًا من البحث والمناصرة، وصولًا إلى التمثيل الفني وخدمات الدعم وصياغة القوانين. (مكي، يصدر قريبًا). إلى ذلك، تميّزت مرحلة التسعينيات بتنظيم العديد من المؤتمرات عبر الوطنية، مثل مؤتمر بكين ١٩٩٥ والمؤتمر الدولي للسكّان والتنمية في العام ١٩٩٤، والتي حوّلت التركيز من العنف ضد النساء إلى نهج شامل لمأسسة البعد الجندري في المجالين الخاص والعام[٤]. في الواقع، تعمل منظّمات المجتمع المدني في مصر على الإصلاح القانوني لتجريم مختلف جوانب العنف ضدّ المرأة، بالاعتماد بشكل رئيسي على المناهج الحقوقية. فضلًا عن تركيز الجماعات التي تتعامل مع العنف المنزلي على تقديم الخدمات للناجيات غالبًا، سواء كان الدعم قانونيًا أو نفسيًا، فضلًا عن الدعوة إلى تجريمه (مكي، ٢٠١٦)، مع التركيز غالبًا على العنف ضدّ النساء والفتيات[٥].

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

فيما يتعلّق بدور المنظّمات غير الحكومية، بدأت الجهات الفاعلة ضمنها في صياغة مشروع قانون واستخدمته لإطلاق حوار مجتمعي وعلاقة عمل مع الجهات الحكومية المعنية. كان مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف[٦] رائدًا في العمل على تجريم العنف الأسري (مكي، يصدر قريبًا)، وهو منظّمة غير حكومية تأسّست في العام ١٩٩٣ مهمّتها العمل ضدّ جميع أشكال العنف. في العام ٢٠٠٥، صاغ المركز مشروع قانون لتجريم العنف الأسري ضدّ المرأة، وقد استخدمه كأساس للمناصرة والدعم، لكنّه وصل إلى طريق مسدود بعد انتفاضة ٢٠١١ نتيجة حلّ البرلمان[٨٧]. لم يلقَ مشروع القانون استحسانًا من البرلمان وأحيل إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى البرلمانية في العام ٢٠١٠ (كمال، ٢٠١٨)، وهو مؤشّر على عدم موافقة الدولة عليه، وأدّى إلى رميه في ملعب الحكومات المُتعاقبة بعد العام ٢٠١١.

حاليًا ، تقود مؤسّسة المرأة الجديدة، وهي منظّمة غير حكومية نسوية تأسّست في العام ١٩٨٤، فريق عمل مؤلّف من ٧ مجموعات[٩] من المنظّمات غير الحكومية لإجراء محادثات مع نائب وتقديم مشروع قانون إلى البرلمان الحالي[١٠]. صاغت هذه المجموعة قانونًا موحّدًا لمكافحة العنف ضدّ النساء، وتعمل مع الجهات الحكومية المعنية، وتضغط من خلال المؤتمرات الصحافية، وتدفع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحفيز النشاط خلال الأحداث الدولية الرئيسية، مثل حملة الـ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضدّ النساء التي تنظّمها الأمم المتّحدة. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، عقد التحالف مؤتمرًا صحافيًا بالتعاون مع النائبة نادية هنري للإعلان عن مشروع القانون والترويج له (مؤتمر صحافي مع النائبة نادية هنري وقانون العنف ضد المرأة، ٢٠١٨).

إلى ذلك، تحدّثت ندى نشأت، من مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية، عن النهج الشمولي للقانون: «في مشروع القانون، ليس بالضرورة أن يكون الزوج هو الجاني، يمكن أن يكون الزوج أو الأخ، أو الأب أو ولي الأمر. تشمل أشكال العنف كلّ من العنف الجنسي والعنف النفسي... نحن بحاجة إلى أن نكون حسّاسين للحصول على استجابة اجتماعية ونفسية للناجيات من سفاح القربى والاغتصاب»[١١].

يجرّم هذا القانون بشكل شامل جميع أشكال العنف الأسري بما فيه الاغتصاب الزوجي[١٢]. وفقًا للنهج المُعتمد، تعتبر الحماية جزءًا من القانون إلّا أنها ليست عقيدة مركزية فيه. في الواقع، يتّخذ مشروع قانون مركز النديم نهجًا مختلفًا عن مجرّد العقاب، من خلال إدخال فلسفة إعادة التأهيل مع ذكر مثال التعرّض للعنف المُحتمل في السجن[١٣]. ركّزت عضوتا فريق العمل نشأت ونيفين عبيد ومنسّقو فريق العمل من المجلس القومي للمرأة على أن مشروع القانون يشمل «أربع مزايا وهي توسيع التعريف وفقًا للاتفاقيات الدولية ليشمل الحماية والوقاية وظروف المأوى»[١٤]. تستخدم هذه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حملات المناصرة من خلال الحوارات مع جهات فاعلة حكومية معينة، وممارسة الضغط، وتنظيم الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي بالتوازي مع نشاطاتها الأخرى مثل العمل مع الجهات الفاعلة الدولية وتقديم خدمات الدعم. في هذه العملية، تؤطّر المجموعات عملها وفق الاتفاقيات الدولية وخطاب حقوق الإنسان. أمّا في المناصرة القانونية لمشاريع القوانين، غالبًا ما تستخدم وسائل

٤ المرجع نفسه.
٥ مقابلة مع مكي، ٢٠١٨.
٦ يوفّر مركز النديم الخدمات القانونية والنفسية لضحايا العنف، ولا سيّما التعذيب والعنف ضدّ النساء سواء في الأماكن العامّة أو المنزل.

٧ كان مشروع قانون العام ٢٠١٠ قيد المناقشة في اللجنة البرلمانية للمقترحات والشكاوى قبل حلّ البرلمان، بمعنى كان في غياهب النسيان (مكي، ٢٠١٦؛ نظرة للدراسات النسوية، ٢٠١٢). حاول مركز النديم إعادة تقديم المسودة مرّة أخرى في العام ٢٠١٢، لكن المشروع لم يتحرّك (Egypt Independent، ٢٠١٢). استخدم المركز استراتيجيّات عدّة بدءًا من الحوار المجتمعي وصولًا إلى العمل مع الدولة. في العام ٢٠٠٨، بعد إجراء حوارات مجتمعية، قُدّم مشروع القانون إلى مجلس النواب لكن من دون أي ردّ، فأعيد تقديمه في العام ٢٠١٠ إلى البرلمان الجديد قبل إحالته إلى اللجنة لمراجعة المَقترحات. يتبنّى مشروع القانون في ملخصه مقاربة حقوق الإنسان بحجّة أن هذا القانون ضروري للقضاء على التمييز بين الجنسين في الثقافة والقانون، وأن عليه التحوّل إلى قضية اجتماعية لا خاصّة، لما تشكّله هذه الممارسات من انتهاك لحقوق الإنسان. إلى ذلك، اعتمد المشروع على الإطار القانوني المصري، بما في ذلك قانون العقوبات وتعريفات قانون الأسرة، وكذلك الاتفاقيات الدولية، في حين لم يتضمّن أي مرجعية دينية (النديم، ٢٠١٢). حاليًا علّق المركز العمل على المشروع ويركّز جهده للضغط من أجل إقرار قانون شامل (مقابلة مع مكي، ٢٠١٨).
٨ مقابلة مع مكي، ٢٠١٨.
٩ تضمّ مجموعة العمل مؤسّسة المرأة الجديدة و٦ منظّمات غير حكومية وهي: مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف، مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية، تقنيات الاتصال الملائمة لجمعية التنمية، مبادرة المحاميات المصريات، تدوين، ومركز القاهرة للتنمية.
١٠ مقابلة مع مكي، ٢٠١٨.
١١ مقابلة مع مكي، ٢٠١٨.
١٢ المرجع نفسه.
١٣ المرجع نفسه.
١٤ المرجع نفسه.

الإعلام التقليدية والاجتماعية بحسب التوافر والموارد[١٥]، وقد تشارك أيضًا في مبادرات حكومية مثل لجنة تشكيل إستراتيجيّة العنف ضد المرأة، لكنها تعتمد في النهاية على رغبة الدولة في التعاون وإمكانيّة تحقيق نتائج فعّالة.

في غضون ذلك، يعمل المجلس القومي للمرأة، وهو هيئة شبه حكومية، على قانون شامل لمكافحة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة منذ العام ٢٠١٣ وقبل وصول السيسي إلى سدّة الرئاسة[١٦]. في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، قدّم المجلس مشروع قانون مكافحة العنف ضدّ المرأة إلى مجلس الوزراء من دون التشاور مع المنظّمات غير الحكومية. بعد إطاحة مرسي من السلطة في أوائل تموز/ يوليو، توقّف مشروع القانون (كيرلس، ٢٠١٦، ص. ٥٩). في العام ٢٠١٨، أعيد تقديم مشروع القانون إلى مجلس الوزراء بعد التشاور مع المنظّمات المعنية[١٧]. تقول دينا حسين، عضو المجلس القومي للمرأة ورئيسة لجنة الشباب، إن «المشروع كان يتنقّل بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة للتعليق عليه». في الواقع، لم يقدّم مشروع القانون إلى البرلمان الحالي بعد. بالتوازي مع ذلك، يعمل المجلس القومي للمرأة على استراتيجيّة الحكومة بالتعاون مع الوزارات المختلفة[١٨]، وهو يميل إلى تركيز العمل مع مجلس الوزراء كنقطة محورية في نشاطه المؤيِّد للقضية.

على جانب الحكومة، أعلن مجلس الوزراء المصري عن استراتيجيّة وطنية لمكافحة العنف ضدّ المرأة في العام ٢٠١٥ بعد بيان علني للسيسي (المجلس القومي للمرأة، من دون تاريخ). لكنّه لم يُطبّق بعد ولم يفعّل وفقًا لقانون رسمي[١٩]. بالإضافة إلى ذلك، لم تتم دعوة العديد من المنظّمات غير الحكومية المُتخصّصة مثل مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية[٢٠]، فيما انسحبت منظّمات أخرى تنشط حاليًا مع النوّاب مثل مؤسّسة المرأة الجديدة، من التعاون على وضع الاستراتيجيّة العامّة للعنف ضدّ المرأة بسبب مشكلات في الصياغة وآليّات العمل، وإثر إطلاق الشرطة النار على الناشطة شيماء الصبّاغ[٢١].

المجتمع المدني والدولة

إلى ذلك، يبدو أن هناك علاقة دورية وديناميكية بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدولة، حيث تطوّرت أشكال من النشاط من دون أن تغيّر الجهات نفسها. بشكل عام، تحوّلت التكتيكات والاستراتيجيّات في الغالب تبعًا للقيود والفرص التي يسمح بها المشهد السياسي، ولقيادة مساحة للتعاون والنشاط العام.

على سبيل المثال، حوّل مركز النديم[٢٢] استراتيجيّته بعيدًا من قيادة الحوار المجتمعي والضغط من أجل إقرار مشروع القانون الذي أعدّه بناءً على التغييرات السياسية والإجراءات الحكومية الحالية. على الرغم من كونها إحدى المنظّمات غير الحكومية الرائدة التي تعمل على قانون ضدّ العنف الأسري منذ العام ٢٠٠٥، إلّا أنها لا تتعامل حاليًا مع الإطار القانوني أو أي من وكلاء الدولة اعتقادًا منها بغياب الإرادة السياسية ووجود برلمان سلبي. مع ذلك، يوفر المركز الدعم للمنظّمات التي تقوم بذلك بالتوازي مع استمرار خدماته الداعمة[٢٣].

اتسمت الفترة التي أعقبت العام ٢٠١١ بسيولة كبيرة وانعدام الاستقرار ما أثّر على عمل المجتمع المدني. شكّل العام ٢٠١١ لحظة تحوّل للعمل على القضايا الجندرية وإنتاجها بشكل عام (أبو النجا، ٢٠١٦؛ العلي، ٢٠١٢؛ حافظ، ٢٠١٤). في حين كان هناك تعبئة حول العنف ضدّ النساء في المجال العام، أهمل العنف الزوجي في خطاب الدولة والخطاب العام السائد. في الواقع، لا تعترف الدولة بالعنف الأسري ولا تتنصل منه، بل تشير إليه على أنه مسألة خاصّة ومعزولة (أبو النجا، ٢٠١٥، ص ٣٩). تقول أبو النجا (٢٠١٥) التي تناقش ببلاغة في الثنائيات الأبوية الخاصّة والعامّة، إن الدولة والجسم السياسي، بشكل عام، يعتمدان على السيطرة على أجساد النساء ومراقبتها في المجال الخاص، حيث «لا تعتبر الانتهاكات خاصّة فحسب، إنّما شرعية أيضًا وفقًا لتفسير مُحدّد للإسلام وسلطة أبوية قويّة» (المرجع نفسه). تحدّت المجموعات النسائية هذه الأفكار في التسعينيات من خلال التصدّي للمسائل المحظورة مثل تشويه الأعضاء التناسلية النسائية، ما أدّى إلى تجريمها في العام ٢٠٠٨[٢٤].

تكثّف الأمر بعد العام ٢٠١١، ويسرد العديد من الناشطين الشباب كيف مهّدت اللحظة الثورية في العام ٢٠١١ الطريق لوعي جديد، وحفّزت الأمل لدى الحركة النسوية (مكي، يصدر قريبًا)، متحدّية فكرة أن أجساد النساء هي «رمز الشخصية» (أبو النجا، ٢٠١٥، ص ٤٥). أكّدت النساء والنسويات على تجربتها في العام ٢٠١١ من خلال تواجدهم في قلب اللحظة الثورية، التي شكّلت نقطة تحوّل في طريقة التفكير والنشاط (مكي، يصدر قريبًا).

تغيّرت وجهات نظر واستراتيجيّات النساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني النسوي بشكل كبير نتيجة العنف المُكثّف الذي تمارسه الدولة منذ العام ٢٠١١، والدروس المُستفادة، فضلًا عن العقبات التي ظهرت بسبب سياسات النظام الحالية. إلى ذلك، تقول نشأت عن البيئة الحالية لعمل المنظّمات غير الحكومية والحدّ من التمويل الأجنبي ووقفه:

«الآن يختلف الأمر تمامًا. لدينا أولويات لما أتحدّث عنه وما لا أتحدّث عنه. حالة سخيفة نحن فيها... لن نجازف بأمننا لأمر يمكن أن يكون الرقم ٢ أو الرقم ٣. مع ذلك، هناك بعض الأساسيات التي نحتاج إلى التحدّث عنها، مثل قانون الأحوال الشخصية العادل لجميع الأشخاص على أساس المواطنة، والحماية من العنف أساسية أيضًا... يمكننا التحدّث لاحقًا عن أشياء أخرى... هذه هي الأولوية الآن... وجزء منها أيضًا، سوف يكون عن أولوياتي عندما يتعلّق الأمر بالمشاريع والأموال لأننا لا نملك الموارد، كونهم يحجبون مواردنا»[٢٥].

حتى أيار/ مايو ٢٠١٩، لم يُجرَّم العنف الأسري في القانون المصري. لكن تُظهر هذه الحالة كيف يضع الفاعلون في المجتمع المدني استراتيجيّات ويتوجّهون التعبئة حول قضية أهملها الخطاب السائد في مصر وتجاهلها في الإطار القانوني. مع ذلك، مهّد العام ٢٠١١ الطريق لتوحيد السردية بين النساء والمنظّمات غير الحكومية النسوية التي تعطي الأولوية للعنف ضدّ النساء في كلّ من المجالين الخاص والعام، وبالتالي تحدّي الخطاب السائد من خلال الطعن بالثنائيات العامّة والخاصّة لأجساد النساء ورفض مظاهر العنف الأبوي.

١٥ المرجع نفسه.
١٦ مقابلة مع مكي، ٢٠١٩.
١٧ مقابلة مع مكي، ٢٠١٩.
١٨ مقابلة مع مكي، ٢٠١٩.
١٩ انتقد بعض المجموعات هذه السياسة بسبب نقص الآليات الرقابية فيها (نظرة للدراسات النسوية، ٢٠١٧).
٢٠ مقابلة مع مكي، ٢٠١٨.
٢١ المرجع نفسه.
٢٢ مؤسّسو النديم متهمون بموجب القضية ١٧٣ التي رفعتها الحكومة في العام ٢٠١١ (منظّمة العفو الدولية، ٢٠١٦)، والتي اتُهمت فيها المنظّمات بتلقي تمويل أجنبي غير قانوني، ما أدّى إلى تجميد أصولها وحظر سفر أعضائها وإغلاق العديد من المنظّمات الحقوقية وتوقيف ناشطين في مصر في العام ٢٠١٦. كذلك أغلق مكتب النديم بحجّة مخالفة الترخيص الممنوح له (مايكلسون، ٢٠١٨).
٢٣ مقابلة مع ميكي، ٢٠١٨.
٢٤ مقابلة مع ميكي، ٢٠١٨.
٢٥ مقابلة مع ميكي، ٢٠١٨.

دراسة الحالة الثانية
المجتمع المدني وتجريم التحرّش الجنسي في مصر

ينطوي التحرّش والعنف الجنسي في المجال العام على أهمّية متزايدة في السياق المصري. لطالما اعتُبر التحرّش الجنسي مشكلة متفشية في مصر خصوصًا أن البيانات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية تقدّر أن ٩٩٪ من النساء المصريات تعرّضن للتحرّش مرّة واحدة على الأقل في حياتهن (رشدي، ٢٠١٦). على الرغم من أن العنف الجنسي ضدّ النساء في المجال العام موجود في مصر منذ فترة طويلة، وبشكل ملحوظ مع الاعتداء الجنسي الغوغائي ضدّ المتظاهرات في العام ٢٠٠٦، إلّا أنه أصبح أكثر وضوحًا بعد العام ٢٠١١ في الخطاب العام السائد (أبو النجا، ٢٠١٦؛ العلي، ٢٠١٢؛ حافظ، ٢٠١٤؛ رشدي، ٢٠١٦؛ الصقلي، ٢٠١٤؛ تادرس، ٢٠١٤). أيضًا، اتسمت الفترة التي تلت العام ٢٠١١ بتعبئة حول العنف ضدّ النساء في المجال العام (العلي، ٢٠١٣)، نتيجة الديناميات السياسية في فترات تصاعد حالات العنف الجنسي ذات الدوافع السياسية. بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤، وثّقت أكثر من ٥٠٠ حالة اعتداء جنسي جماعي (FIDH وآخرون، ٢٠١٤).

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

شهد العقد الأول من الألفية الثانية بداية تدخّلات المجتمع المدني في قضايا التحرّش الجنسي، والتي نمت بعد العام ٢٠١١ نظرًا للبيئة العامّة للتعبئة وزيادة الانتهاكات في الأماكن العامّة (الصقلي، ٢٠١٤). بدأت مع المنظّمات النسائية غير الحكومية العاملة على هذه القضية، وفي العام ٢٠٠٥ أطلق المركز المصري لحقوق المرأة، وهو منظّمة غير حكومية تأسّست في العام ١٩٩٦، الحملة الأولى ضدّ التحرّش في الشوارع (عبد المنعم، ٢٠١٥) بعد إنتاج دراستين رائدتين حول التحرّش الجنسي في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. شملت دعوتهم على زيادة الوعي والدعوة إلى إقرار قانون لمكافحة التحرّش الجنسي. شهدت فترة منتصف العقد الأول من الألفية الثانية توظيف التحرّش والاعتداء الجنسيين لدوافع سياسية، وخصوصًا الحادث المعروف على نطاق واسع باسم «الأربعاء الأسود» في العام ٢٠٠٥ (FIDH، ٢٠١٥)[٢٦].

في العام ٢٠٠٨، بعد أول حكم في قضية تحرّش جنسي[٢٧]، أطلقت ١٦ مجموعة مصرية «فريق عمل» ضدّ التحرّش الجنسي شارك فيها المركز المصري لحقوق المرأة (عبد المنعم، ٢٠١٥، ص ٣٤). توسّعت المجموعة في العام ٢٠١٠ لتضمّ ٢٣ منظّمة غير حكومية، واقترحت مشروع قانون شامل يعرِّف التحرّش الجنسي للمرّة بموجب قانون في محاولة لقوننة الأحكام (كيرلس، ٢٠١٦، ص ٥٥). على الرغم من أن هذا الحكم شكّل علامة فارقة، إلّا أن الجاني لم يُحكم بتهمة التحرّش الجنسي؛ فوفقًا للجرائم الجنسية في قانون العقوبات المصري يُدان الجاني بهتك العرض (رشدي، ٢٠١٦، ص ٥). مع ذلك، تضمّن مشروع القانون «نهجًا متكاملًا قائمًا على الحقوق للحماية من جميع أشكال العنف الجنسي من دون تمييز» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠١٠ كما أوردت كيرلس، ٢٠١٦، ص ٥٥). شاركت المنظّمات في دفع الدولة للامتثال للاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (عبد المنعم، ٢٠١٥). في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء المصري على بعض التعديلات، إنّما غير الكافية، على قانون العقوبات من دون استشارة المجتمع المدني، ومن ثمّ اندلعت الانتفاضة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ضدّ نظام مبارك ودخل مشروع القانون في مرحلة من النسيان.

في السنوات العشر الماضية، تطوّرت تدخّلات المجتمع المدني حول التحرّش الجنسي لتشمل مجموعة متنوّعة من الاستراتيجيّات وأنواع المشاركة، بدءًا من المنظّمات غير الحكومية المُتخصّصة والهيئات شبه الحكومية التي تشمل الموظّفين الرسميين والعاملين بأجر، إلى المبادرات القائمة على التطوّع والمجموعات غير الرسمية. أمّا الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني في قضايا التحرّش الجنسي فتشكّلت من المنظّمات النسوية والمنظّمات غير الحكومية النسائية والمبادرات بشكل عام. نتيجة التطوّرات المُتعلّقة بالتحرّش الجنسي بعد العام ٢٠١١، عمل المجلس القومي للمرأة على تقديم الخدمات والمناصرة القانونية (مقابلة مع مكي، ٢٠١٩).

قبل ذلك، تركّز عمل النساء والمنظّمات غير الحكومية النسوية المُرتبط بقضايا التحرّش الجنسي بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على الدعوة إلى إقرار القوانين والسياسات وزيادة الوعي، ولو تخلّلها بعض التدخّلات التي استخدمت ورش العمل والدورات التدريبية والفعاليات الفنية والموسيقية (عبد المنعم وغالان، ٢٠١٧، ص ١٥٥). إلى ذلك، تطوّرت المبادرات التطوّعية وأصبحت مرئية بعد العام ٢٠١١، وتوسّعت إلى القاهرة والمحافظات الأخرى. بعد العام ٢٠١١، يُقال إن التدخّلات والمبادرات المناهضة للتحرّش الجنسي عكست «حركة اجتماعية مُستقلة تضمّ عدّة مئات، إن لم يكن الآلاف، من الشابات والرجال الذين اختاروا الوقوف في وجه العنف باستخدام أساليب وأدوات متنوّعة» (عبد الحميد وزكي، ٢٠١٤). نقلًا عن داليا عبد الحميد، التي تعمل مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تحدّث عبد المنعم وغالان (٢٠١٧) عن التغيير بعد اللحظة الثورة حيث توسّع النشاط حول التحرّش الجنسي من «ورش عمل صغيرة وتقارير وتوثيق» تصل إلى عدد قليل من الناس (ص ١٥٥)، إلى تدابير أكثر فعالية للوصول إلى جمهور أكبر. على سبيل المثال، تركّز العديد من المبادرات على الاستجابات ذات المنحى العملي، مثل HarrassMap خريطة التحرش التي تأسّست في العام ٢٠١٠ باستخدام القنوات المُتاحة عبر الإنترنت لتشجيع المارة على التدخّل في حالات التحرش، و WenDoالتي تأسّست في العام ٢٠١٣ لمساعدة النساء في الدفاع عن أنفسهن (عبد المنعم وغالان، ٢٠١٧). باختصار، استخدمت تدخّلات المجتمع المدني أدوات متنوّعة تتبنّى التعبئة الاجتماعية والقانونية، بما في ذلك عقد المؤتمرات أو الحفلات الموسيقية، وإنتاج المعرفة من خلال البحث والنشر عبر الإنترنت، وإعداد التقارير والتوثيق، وتقديم خدمات الدعم، والعمل مع الجهات الحكومية، وتشكيل التحالفات، وتنظيم الاحتجاجات بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣. وهو ما يوضح الطيف الواسع من النشاط ضدّ التحرّش الجنسي، الذي أدىّ إلى وضعه ضمن الخطاب العام السائد في مصر، وممارسة المزيد من الضغط على الدولة. مع ذلك، بحلول العام ٢٠١٨، تراجعت العديد من هذه الأنشطة لاعتمادها على التصاريح والتمويل، عادةً من مانحين أجانب، مثل المنظّمات والكيانات الدولية والحكومية الدولية.

في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، عدّل الرئيس المؤقّت عدلي منصور القانون، مُجرِّمًا التحرّش الجنسي ومُعرِّفًا إياه للمرّة الأولى ضمن الإطار القانوني المصري (الأهرام أونلاين، ٢٠١٤)، وقد أتى ذلك بعد أن قدّم المجلس القومي للمرأة مشروع قانون إلى الحكومة في أوائل العام ٢٠١٤ (مقابلة مع مكي، ٢٠١٩). حاليًا يُعرِّف القانون المصري التحرّش الجنسي في المادة ٣٠٦ (أ) من قانون العقوبات، بأنه «كلّ إشارة أو قول أو فعل له دلالة جنسية تخلُ بحياء الآخر وبأي وسيلة كانت بما في ذلك طرق الاتصال السلكية واللاسلكية (HarrasMap، من دون تاريخ). جاء التجريم بعد أيام قليلة من وقوع حوادث عنف جنسي واسعة النطاق خلال الاحتفال بتنصيب السيسي رئيسًا جديدًا للبلاد. في آب/ أغسطس ٢٠١٨، وللمرّة الأولى، أعادت مؤسّسة الأزهر المصرية تقديم القانون نفسه بعد أربع سنوات قائلة إن التحرّش الجنسي محظور في الإسلام ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف (الأهرام أونلاين، ٢٠١٨). تجدر الإشارة إلى صعوبة توظيف الخطاب الديني في التعبئة ضدّ التحرّش الجنسي ومع ذلك جرّمه في العام ٢٠١٤.

٢٦ خلال مظاهرة دعت إلى مقاطعة استفتاء الإصلاح الدستوري، فتحت قوات الأمن المصرية الطريق أمام مجموعات من الرجال للاعتداء على الصحافيات المشاركات في الاحتجاج، وهي حادثة بات يشار إليها باسم «الأربعاء الأسود» (FIDH وأخرون، ٢٠١٤).

٢٧ ربحت نهى رشدي أول دعوى تحرّش جنسي نظرت فيها المحاكم القضائية المصرية في العام ٢٠١٨ بالاستناد إلى المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات (عبد المنعم، ٢٠١٥).

يعتبر تجريم التحرّش الجنسي من الكثيرين تتويجًا لأكثر من عقد من جهود المناصرة والإجراءات الجماعية للمنظّمات النسائية المصرية (تادروس، ٢٠١٤). فضلًا عن أن العمل ضدّ التحرّش الجنسي أصبح أكثر انتشارًا، وبات هناك وحدات ضدّ التحرش في الجامعات المصرية، بدءًا من جامعات القاهرة وعين شمس إلى جامعات بني سويف والمنوفية وحلوان (صندوق الأمم المتّحدة للسكان، ٢٠١٨)، فضلًا عن وجود وحدة في وزارة الداخلية تأسّست في العام ٢٠١٣ لمكافحة العنف ضدّ المرأة (المرجع نفسه)[٢٨].

وجّهت بعض المنظّمات غير الحكومية انتقادات إلى التعديل الجديد لاقتصار تعريف التحرّش الجنسي على طبيعته الجنسية أو الإباحية، وتناولت أيضًا قيوده الإجرائية (عبد المنعم، ٢٠١٥). مع ذلك يشكّل التجريم علامة فارقة، ولكن لا يزال هناك طريق طويل لعبوره في صنع السياسات. ذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام ٢٠١٧ عن مصر، أن التحرّش الجنسي والعنف ضد المرأة منتشران فيما محاكمة الجناة «نادرة» (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٨). تدرك بعض المنظّمات غير الحكومية المأزق والعوائق التي قد تواجهها، على حدّ تعبير نشأت من مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية:

«لن يؤثّر التجريم على قبول المجتمع به فورًا، سوف تكون هناك مقاومة هائلة، لكن عندما يبدأ تنفيذ القانون، رويدًا رويدًا سوف يتمّ الاعتراف بالتحرّش الجنسي كجريمة. تُظهر التجربة أن الناس لم يتغيّروا كثيرًا حتّى الآن، هم يعلمون أنها جريمة، وفي اللحظة التي يدركون فيها أن الجاني سوف يُرسَل إلى مركز الشرطة، سوف يطلب منك الآلاف تجنّبه. وإذا تمكّنت من رفع قضية، سوف يذهب إلى السجن... الخطوة الجيّدة هي بالإشارة إلى هذا الفعل هو عنف، وأن نفتح نقاشات حوله، وإلّا كنّا سوف نختم النقاش حول ما إذا كان التحرّش جريمة أم لا».

أثّر الوضع السياسي المُتقلّب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتدخّلات المعنية بهذه القضية، ما أدّى إلى بروز أنماط عمل واستراتيجيّات مختلفة مُعلّقة على الفرص السياسية والفضاء العام، على غرار حالة العنف المنزلي ضدّ النساء. أعاقت البرلمانات المُتتالية المُتعدّدة والجهات السياسية الفاعلة إحراز أي تقدّم. الفرق الرئيسي الذي يميّز التعبئة حول التحرّش الجنسي والعنف عن العنف المنزلي هو كيف دفعت الظروف السياسية وساعدت في ظهور وتطوّر أنماط عدّة من التنظيم. يُقال إن فترة ما بعد انتفاضة ٢٠١١ تمثّل مرحلة تحوّلية مع زيادة ظهور التحرّش الجنسي في المجال العام سواء من جهات حكومية أو غير حكومية، ما كثّف الدعوات للتجريم. ساعد هذا التحوّل تدخّلات المجتمع المدني لاكتساب الزخم وزيادة الوعي من القاعدة إلى القمة مع الحفاظ أيضًا على نهج القانون من أعلى إلى أسفل. وقد أدّى ذلك بدوره إلى زيادة وضوح التعبئة حول التحرّش الجنسي والعنف، وساهم في الخطاب العام السائد، وبالتالي ممارسة الضغط على الحكومة محلّيًا ودوليًا.

تدلّ دراسة الحالة إلى نجاح المناصرة الرئيسية والتأثير على عملية صنع السياسة. مع ذلك، تسلّط الضوء على دور المناخ السياسي الرئيسي، سواء في تسهيل التعبئة بعد العام ٢٠١١ أو إعاقة التقدّم في أوقات انعدام الاستقرار أو القيود. تحوّلت التكتيكات والاستراتيجيّات في الغالب بناءً على التطوّرات في المشهد السياسي والنشاط العام والمشاركة مع الحكومة. استخدمت تدخّلات المجتمع المدني استراتيجيّات وتكتيكات مختلفة للنهوض بمطالبهم، بدءًا من حملات المناصرة، إلى وسائل التواصل الاجتماعي، والحوارات الحكومية، وزيادة الوعي. كذلك أظهرت أهمّية العمل على مستوى القاعدة للتأثير في صنع السياسات. على الرغم من الانتكاسات الحالية في المشهد السياسي النضالي وقمع المنظّمات، تواصل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العمل ضد التحرّش الجنسي.

٢٨ عدّل القانون رقم ٥٠ الصادر في العام ٢٠١٤ البندين (أ) و(ب) من المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات، مدخلًا عقوبات جديدة على التحرّش الجنسي تتضمّن السجن ودفع الغرامات، ومعرّفًا إياه للمرّة الأول. تنص المادة ٣٠٦ (أ) على «أن كلّ من تحرّش بالغير في مكان عام أو خاص ووجّه إشارة أو قولًا أو فعلًا له دلالة جنسية تخل بحياء الآخر وبأي وسيلة كانت بما في ذلك طرق الاتصال السلكية واللاسلكية، يعاقب بالحبس مدة لا تقلّ عن ٦ أشهر وغرامة تراوح بين ٣ آلاف و٥ آلاف جنيه مصري». يمكن الاطلاع على نسخة من القانون مترجمة إلى الإنكليزية عبر الرابط التالي: https://harassmap.org/laws/law-text.

دراسة الحالة الثالثة
التعبئة حول قانون الخلع وقانون الأحوال الشخصية

يعتبر إصدار قانون الخلع، الذي يسمح للمرأة بتطليق زوجها بمبادرة منها، علامة فارقة في عمل الحركة النسائية والنسوية المصرية. وتُعزى أهمّيتها إلى أنها قدّمت للمرأة في مصر الحقّ في تقديم طلب طلاق إلى المحكمة للمرّة الأولى (سينغرمان، ٢٠٠٥). في السابق، كان على الزوجات أن يخضن في عملية طويلة ومكلفة ومنهكة، وإثبات تعرّضهن لأذى مُفرط بغية طلب الطلاق في المحكمة (سينغرمان، ٢٠٠٥؛ زكي، ٢٠١٧)، أمّا قانون الخلع فقد أعطى المرأة هذا الحق من خلال إجراء تشير فيه إلى استحالة استمرار الزواج من دون الحاجة لإثبات الضرر، بحيث يكون القاضي مُلزمًا بإصدار حكم بالطلاق (سينغرمان، ٢٠٠٥؛ ويلشمان، ٢٠١١؛ زكي، ٢٠١٧).

شُرِّعت قوانين الأسرة المصرية منذ عشرينيات القرن الماضي وخضعت لتعديلات طفيفة إلى حين صدور قانون العام ١٩٨٥ الحالي. حاول الرئيس السابق أنور السادات تغيير القانون في العام ١٩٧٩ عبر مرسوم رئاسي عاجل في ظلّ غياب مجلس النواب، وقد شكّل هذا القانون علامة فارقة إذ منح مكاسب كبيرة للنساء بعد أن حظر تعدّد الزوجات وأعطى المرأة حقّ الطلاق. بعد اغتيال السادات في العام ١٩٨١، طُعِن في قانون الأحوال الشخصية في المحكمة بحجّة عدم توافقه مع الشريعة الإسلامية. في العام ١٩٨٥، علّقت المحكمة قانون الأحوال الشخصية الصادر في العام ١٩٧٩ باعتبار أن الحالة الطارئة التي ارتُكِز إليها لإصداره لم تكن فعليًا متوافرة. إلى ذلك، صدر قانون جديد في العام نفسه يبيّن تراجع الدولة في النهوض بقضايا المرأة، لا سيّما بعد أن دمجت الآراء المحافظة للقضاة للحدّ من المكاسب الطفيفة الممنوحة للمرأة بموجب قانون ١٩٧٩ (حاتم، ١٩٩٢؛ ص. ٢٤٥). لاحقًا، تجنّب نظام مبارك إدخال تعديلات على قوانين الأسرة (زكي، ٢٠١٧؛ ص ١٠، ١١)، ما جعل من قانون الخلع حالة لافتة في التعبئة.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

كانت قوانين الأحوال الشخصية مجالًا محوريًا لمناصرة النشاط النسوي في مصر. استخدمت منظّمات المجتمع المدني استراتيجيّات عدّة في محاولة التأثير على صنع السياسات والتشريعات المُتعلّقة بقوانين الأحوال الشخصية، وغالبًا ما اعتمدت على تفسيرات وقراءات مختلفة للشريعة الإسلامية بالإضافة إلى التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية المتعلّقة بالنوع الاجتماعي. أطلقت مجموعة الناشطات المشاركات في حملة الخلع اسم «مجموعة الاتصال لتعزيز مكانة المرأة في مصر» على مبادرتهم، لكنها عُرفت على نطاق واسع باسم «مجموعة السبعة» كونها ضمّت سبع محاميات بارزات وباحثات في التاريخ والقانون الإسلامي (زكي، ٢٠١٧؛ ص ١، ١١). تمكّنت هذه المجموعة الصغيرة من الناشطات من تمرير قانون جديد (١/٢٠٠٠) عُرِف بقانون الخلع، ومنح المرأة للمرّة الأولى الحقّ في تقديم طلب إلى المحكمة للحصول على الطلاق (سينغرمان ٢٠٠٥؛ ويلشمان، ٢٠١١).

في حملة قانون الخلع التي استمرّت لأكثر من عقد ونصف العقد، اعتمد المجتمع المدني على قراءة «تأويلية» أو إعادة تفسير للمصادر التاريخية الإسلامية وعلى التعبئة القانونية في الضغط (زكي، ٢٠١٧؛ ص ١، ١١). استخدمت المدافعات عن حقوق المرأة استراتيجيّات عدّة، بدءًا من الاعتماد على التفسيرات التقدّمية للأعراف الإسلامية لقوانين الأسرة وصولًا إلى الاعتماد على الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة والاستفادة من قانون الأسرة المزدوج والتعدّدي في مفاهيمه عن حقوق المرأة (المرجع نفسه، ص ٢١). بعبارة أخرى، في الضغط والدعوة لتعديل القوانين المُتعلّقة بإمكانية حصول المرأة على الطلاق، تحدّت المجموعات التفسير المحدود في القوانين المصرية، وكذلك الاعتماد على التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية المُتعلّقة بالنوع الاجتماعي (سينغرمن، ٢٠٠٦؛ زكي، ٢٠١٧). تمت الإشارة إلى هذه العملية بأنها «صياغة حقوق جديدة» (زكي، ٢٠١٧، ص ٢١). وضعت الناشطات جهودهن على إطار عمل الشريعة الإسلامية بدلًا من حقوق الإنسان العلمانية أو الاتفاقيات الدولية (المرجع نفسه، ص ١٥).

من خلال هذه العملية، تحدّت هؤلاء النساء المؤسّسة الدينية والدولة، ونجحن في الوقت نفسه في تشكيل تحالفات استراتيجيّة داخل الدولة والنخبة الدينية خلال المرحلة الأخيرة من الحملة (المرجع نفسه). ساعدت الشرعية الدينية والحجج المُرتبطة بها كلّ من الناشطات النسويات، وعلماء الأزهر الذين دافعوا عن مشروع القانون في البرلمان في العام ٢٠٠٠، وبعد العام ٢٠١١ عندما هاجمه نواب من جماعة الإخوان المسلمين (حاتم، ٢٠١٦؛ ص ٤٣).

ركّزت هذه الحملة على المناصرة المُنظّمة التي تعتمد على الائتلافات، وكذلك العمل مع بعض السلطات القضائية. ضغطت المجموعة النسائية على العديد من كبار القضاة في وزارة العدل - أصبح أحدهم فيما بعد وزير العدل - وعملت أيضًا مع السلطات الدينية في الأزهر، بينما ضغطت على القيادة السياسية للتأثير على الموقف الرسمي للأزهر باعتباره المؤسّسة السنية الرئيسية ومن مؤسّسات الدولة الحاسمة في مصر (زكي، ٢٠١٧). أدّى هذا القانون إلى انقسام ضمن التيّار الديني بين القيادة السياسية والقيادة الدينية (المرجع نفسه). على عكس قضايا العنف ضدّ النساء التي تركّز على قانون العقوبات، تضمّنت حملات تغيير قوانين الأحوال الشخصية محادثات مع عدد من الفاعلين الدينيين، وهذا تحديدًا ما يميّز التعبئة حول هذه القوانين عن القضايا الأخرى التي تعتمد على التعبئة الجندرية مثل العنف ضدّ النساء، كون الأزهر يتمتّع بسلطة رسمية.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، قُدِّم مشروع القانون إلى البرلمان المصري، وتمّت الموافقة عليه بعد فترة وجيزة، وهو ما عدَّ نجاحًا للحملة. جاء ذلك عندما منح نظام مبارك أخيرًا دعمه لمشروع القانون، وعلى الأرجح من أجل «حفظ ماء الوجه» أمام المجتمع الدولي. شكّل ذلك لحظة التحوّل في الحملة. سمح دعم النظام للسيّدة الأولى سوزان مبارك، بإعادة فرض دورها «كوصي على حقوق المرأة» (زكي ٢٠١٧، ص ١٨). في المجمل، اكتسبت جماعات الضغط النسائية القويّة في تلك اللحظة دعمًا من وزير العدل والإمام الأكبر للأزهر ومفتي مصر، بالإضافة إلى جهات حكومية أخرى (سينغرمان، ٢٠٠٥؛ زكي، ٢٠١٧). بهذا المعنى، استغل المجتمع المدني فرصة أتت لمرّة واحدة لدفع العديد من الوكالات الحكومية لمناصرة قضيته.

مع ذلك، غالبًا ما يُنسب إقرار هذا القانون جوزًا إلى السيّدة الأولى السابقة، بعد أن حظيت بالفضل لدعمها القانون في البرلمان في ذلك الوقت. يوضح هذا السياق تهميش نظام مبارك لجهود الناشطات في إدخال إصلاحات نقدية. لاحقًا، استُخدم دور السيّدة الأولى في الاتجاه المعاكس لتشويه صيت القانون، خصوصًا بعد انتفاضة ٢٠١١ من خلال الإشارة إليه كجزء من قوانين سوزان (حاتم، ٢٠١٦؛ ص ٤٣). على الرغم من أن الناشطات لم يكن يُعتبرن معارضات علنيات للنظام، إلّا أن نظام مبارك استمرّ في العمل على استمالة جهودهن.

تُظهر التعبئة كيف تمكّنت الحملة من الالتفاف على دولة استبدادية ومطالبات دينية بالأصالة الثقافية من أجل حماية حقوق الذكور الحصرية في الطلاق. لقد حقّقت فوزًا بتعديل قانون الخلع الذي نادرًا ما يتمّ التطرّق إليه. يقال إن الإطار الذي اختارته الناشطات كان أساسيًا لنجاحهن. كما جاء في ميري (٢٠٠٦)، وكما ذكرت زكي (٢٠١٧): "إن نجاح جهود التأطير المُحدّدة، التي اتبعها المدافعون عن حقوق المرأة لاستنباط كلّ من الإصلاحات المعيارية والمؤسّسية، يظهر الطبيعة المرنة والديناميكيّة وحتّى الثقافة الأكثر قمعًا وترسيخًا التقاليد» (ص ٢٢). تمكّن الناشطون من تحدّي التفسيرات الدينية السائدة حول الحصول على الطلاق في مصر، ليس من خلال استخدام الأعراف العلمانية أو الدولية، ولكن من خلال الترويج لإعادة التفسير المُستمدة من الشريعة الإسلامية. صيغ القانون باعتباره مُستمدًا من التقاليد الإسلامية لتسريع إجراءات المحاكم في قضايا الطلاق وتقليل معاناة المرأة (ويلشمان، ٢٠١١، ص ٤٣٤).

يمكن القول أن طبيعة الإطار القانوني المصري لعبت دورًا في مساعدة المشاركة النسائية والتعبئة، إذ تمثّل الجوانب العلمانية والدينية المزدوجة للقانون سيفًا ذا حدّين للناشطات النسويات. تؤكّد زكي (٢٠١٧) أن هذه الهوية المزدوجة للنظام القانوني سهّلت تفسيرات مختلفة للشريعة والتفاوض على مختلف الأنظمة القانونية، وبالتالي ساعدت الحملة في إصلاح قوانين الطلاق وإقرار قانون الخلع في العام ٢٠٠٠، الذي يطلق عليه أحيانًا «قانون الطلاق من دون خطأ». غالبًا تتميّز الأطر القانونية في مصر خصوصًا، والشرق الأوسط عمومًا، بالازدواجية القانونية نتيجة تشكيل الدول فيها بعد الاستعمار، مع استثناءات قليلة فقط مثل إيران. على سبيل المثال، يُعتبر قانون الأسرة في العديد من البلدان مزدوجًا لأنه مشتقّ من القوانين المدنية وخصوصًا القانون الفرنسي، ومن الشريعة الإسلامية أيضًا (أبو عودة، ٢٠٠٤ ب؛ سونيفيلد، ٢٠١٢؛ ويلشمان، ٢٠١٠؛ زكي ، ٢٠١٧)[٢٩]. في هذا السياق، يوفّر تهجين النظام القانوني مساحة للتغيير، وهو ما تستفيد منه المجموعات النسوية والنسائية.

منذ التصديق على قانون الخلع، عملت العديد من منظّمات المجتمع المدني وضغطت من أجل إقرار قانون جديد للأحوال الشخصية يدمج بشكل مناسب المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بعقد الزواج وحضانة الأطفال. عملت مؤسسة قضايا المرأة المصرية على مشروع قانون لقانون الأحوال الشخصية منذ العام ٢٠٠١ بعد إقرار قانون الخلع[٣٠]، ووضعت اللمسات الأخيرة عليه بعد حوارات ومحادثات مجتمعية مع منظّمات المجتمع المدني الأخرى والمحامين والسلطات الدينية من الأزهر والكنيسة القبطية، كذلك أجريت مناقشات مجتمعية مستفيضة في محافظات عدّة، وأدرجت نتائج العديد من قضايا الأحوال الشخصية الإشكالية التي قدّمتها لهم ضحايا القانون القديم[٣١].

عقدت جلستين في اللجنة البرلمانية لدراسة مشروع القانون، لكن لم يُعرض بعد في الجلسة العمومية نتيجة عرضه مرارًا على المنظّمة غير الحكومية لإبداء الملحظات ووضع التعديلات. من أجل الضغط لإقرار مشروع القانون الخاص به، استخدم مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية الشبكات والاجتماعات مع النواب، وأحيانًا الاجتماعات الفردية. أخيرًا قُدِّم القانون بمعزل عن المركز بعد أن تبنّته رسميًا عضو اللجنة التشريعية النائبة عبلة الهواري. أمّا فيما يتعلق بمناصرة مشروع القانون، بدلًا من إجراء حوارات مجتمعية بسبب القيود الأخيرة على الفضاء العام، تركّز المنظّمات على الحملات عبر الإنترنت[٣٢]. على سبيل المثال، في أيار/ مايو ٢٠١٨، أطلق مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية حملة على صفحته على فايسبوك يدعو إلى عدم فقدان المرأة حضانة الأطفال إذا تزوّجت مرّة أخرى (مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية، ٢٠١٨).

في غضون ذلك، يعمل المجلس القومي للمرأة على مشروع قانون آخر لكنه لم يصل إلى البرلمان بعد. في آب/ أغسطس ٢٠١٧، شكّل المجلس القومي للمرأة لجنة لصياغة مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية يضمّ العديد من ممثّلي الدولة من مختلف الوزارات والجهات الحكومية وكذلك أعضاء المجتمع المدني (بوابة الأهالي، ٢٠١٩). إلى ذلك، أشار رئيس المجلس القومي للمرأة في بيان صحافي في كانون الثاني/ يناير الماضي، إلى الانتهاء من صياغة ومراجعة مشروع قانون من ١٤٠ مادة بعد عقد أكثر من ٧٠ اجتماعًا مع الوزارات والهيئات والجهات المعنية (البلد، ٢٠١٩). مع ذلك، لم يُعرض على البرلمان حتى الآن. يقول أحد أعضاء المجلس القومي للمرأة إنه لا يمكنه التحدّث عن المشروع القانون،كونه يُسمح لعضو واحد فقط من أعضاء المجلس القومي للمرأة بالتعليق عليه، ولكن لم يتم الوصول إليه لإجراء مقابلة. أيضًا، هناك مشروع قانون ثالث قيد المناقشة حاليًا في مجلس النواب، قدّمه نائب من حزب الوفد، وأرسل إلى المجلس القومي للمرأة والمجالس المعنية الأخرى والأزهر لإبداء التعليقات عليه (البلد، ٢٠١٩).

يمثّل قانون الخلع إنجازًا كبيرًا لمناصرة حقوق المرأة في مصر، على الرغم من أنه يشتمل على بعض أوجه القصور، مثل عدم إدراج النساء ضمن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة الدخل بسبب عدم قدرتهن على التنازل عن حقوقهن المالية، لكنّه مع ذلك يؤكّد أن النساء من مختلف الطبقات لا يستخدمن قانون الخلع ١/ ٢٠٠٠ للتقدّم بالطلاق فحسب، بل أيضًا كأداة تفاوض لتحسين وضعهن داخل الزواج (زكي،٢٠١٧). فضلًا عن ذلك، تجادل بعض الدراسات أيضًا بأن الخلع تستخدمه النساء المحرومات من خلفيّات اجتماعية واقتصادية منخفضة (زكي، ٢٠١٧)، لكن لا توجد إحصاءات منفصلة لتحديد ذلك. عمومًا، لا توجد إحصاءات رسمية مُتاحة تتعلّق باستخدام قانون الخلع أو التركيز على معدّلات الخلع على مرّ السنين، لكن هناك دراسة حديثة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء في مصر تظهر وجود نحو ١٣٥,٢٠٠ حالة خلع من أصل ٢٠٠ ألف حالة في العام ٢٠١٥، ما يشكّل نحو ٦٧,٧٪ من حالات الطلاق في ذلك العام (ضياء، ٢٠١٦). ما يعني أن نحو ٧٠٪ من حالات الطلاق تقدّمت بها النساء اللواتي لجأن إلى الخلع، خصوصًا أن القانون يفرض على القاضي إصدار حكم لصالح المرأة. على الرغم من وجود بعض أوجه القصور في القانون، إلا أنه يُظهر أن النساء ما زلن يلجأن إليه من أجل تسريع عملية الطلاق نسبيًا، وتجنّب المعاناة المطوّلة لطلب طلاق الضرر في المحكمة.

يُعتبر سنّ قانون الخلع قصّة نجاح للجماعات النسائية والنسوية في مصر تحقّقت في ظروف وطنية ودولية معيّنة. لقد خلق زخمًا نتجت عنه جهودًا أوسع لإجراء إصلاح كامل لقوانين الأحوال الشخصية التي لم تُثمر بعد. في هذا السياق، يوضح كيف أن التغييرات في قانون الأحوال الشخصية، في أفضل الظروف، تتطلّب فترة طويلة من الوقت، وتأطيرًا دقيقًا، وممارسة الضغط الاستراتيجي مع السلطات المُتعدّدة.

الخلاصة

من خلال دراسات الحالات الثلاث المعروضة، هدفت إلى تقديم فهم للتعبئة القانونية النسوية والنسائية في مصر خلال المناخات السياسية المُتغيِّرة، وتفكيك الاتجاهات واستراتيجيّات التعبئة الفعّالة. في حالة العنف الأسري، لم يُحرَز أي تقدّم بسبب عدم رغبة الدولة في الضغط من أجله، فضلًا عن الافتقار النسبي للنقاش حوله ضمن الخطاب العام السائد، بالإضافة إلى الأنظمة المُتتالية التي استخدمت قضايا المرأة لخدمة أجنداتها السياسية وأفكارها الأيديولوجية، إمّا عن طريق الحفاظ على الوضع الراهن، أو إعادة وضع المرأة إلى الوراء، أو إحراز بعض التقدّم لحفظ ماء الوجه إنّما في حالات نادرة إسوة بالكوتا النسائية. ينطبق النهج الأول على عهدي جماعة الإخوان المسلمين والنظام الحالي، اللذين حاولا تعبئة النساء وفقًا لمنطق أبوي ومن دون إحراز تقدم كبير في القوانين أو تنفيذها.

٢٩ ينبع القانون الجنائي في معظم دول الشرق الأوسط من قوانين أوروبا الغربية بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية والقانون العرفي (زهر، ٢٠٠٥). تُنسب العديد من الأطر القانونية المُتعلقة بالجندر والتربية الجنسانية إلى قوانين ما بعد الاستعمار مثل قوانين العقوبات المُتعلقة بجرائم الشرف المُستمدة من قانون العقوبات العثماني لعام ١٨٥٨ وقانون العقوبات الفرنسي لعام ١٨١٠ (أبو عودة، ٢٠١٠).

٣٠ مقابلة مع ميكي، ٢٠١٩.

٣١ المرجع نفسه.

٣٢ المرجع نفسه.

إلى ذلك، تعتبر القضية الثانية المُتعلّقة بتجريم التحرّش الجنسي في العام ٢٠١٤ من قصص نجاح، على الرغم من أوجه القصور في القانون وقلّة التبليغات. في الواقع، ثبّت القانون فهمًا عامًا جديدًا بأن التحرّش الجنسي خطأ وذلك بعد سنوات من التجاهل والإنكار من الدولة. وقد جاء ذلك نتيجة العمل الشعبي الطويل لإبراز جوانب التحرّش الجنسي، والوضع السياسي بعد العام ٢٠١١ الذي دفعه إلى دائرة الضوء في الخطاب السائد، ما أدّى إلى الضغط والتأثير على الدولة لتجريم التحرّش، وإقرار سياسات جديدة لمكافحته في مختلف الكيانات العامّة مثل الجامعات والوزارات.

أمّا بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية، يشكّل قانون الخلع انتصارًا كبيرًا للنساء والنسويات في مصر، ويمثّل بداية العمل على سنّ قانون جديد للأحوال الشخصية مع أن الأنظمة السابقة غالبًا كانت تحبطه. أظهر القانون أهمّية استخدام الإطار الاستراتيجي للتغييرات وفق التفسير التقليدي والديني لحملة امتدّت لعقود من الزمن، والعمل مع السلطات المختلفة، وبالتالي الاستفادة من فرص الدعم المحلّي والضغط الدولي. كان ذلك مهمًا بشكل خاص في القضايا المُتعلقة بقانون الأحوال الشخصية حيث يلعب الدين والجهات الدينية دورًا رئيسيًا، فضلًا عن أن حالة التعبئة حول قانون الأحوال الشخصية كانت فريدة من نوعها بسبب الطبيعة الهجينة او المزدوجة للقانون التي ساعدت النساء والمدافعات عن حقوق المرأة. في الواقع، يعتبر النظام القانوني المصري مزدوجًا، ولا سيّما قانون الأسرة الذي يجمع بين تعددية الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية على عكس قانون العقوبات، وهو ما استخدمه الناشطون في حملة إقرار قانون الخلع، فضلًا عن كونه يعدُّ اختلافًا رئيسيًا يُحدِّد طبيعة التعبئة حول قانون الخلع أو قانون الأحوال الشخصية بشكل عام وبمعزل عن التعبئة حول قانون العنف ضدّ المرأة. يظهر ذلك من خلال تركيز حملات المناصرة لقانون الأحوال الشخصية على المناقشات مع السلطات الدينية إنطلاقًا من منطقهم الراسخ في التفسيرات الدينية البديلة. في هذا السياق، تُظهر دراسة الحالة أن التأطير المناسب والدقيق للمشكلات والجهود أمر حاسم في المناصرة القانونية. في المقابل، لا تركّز الحملات القانونية المُرتبطة بمناهضة العنف ضدّ النساء على الخطاب الديني، سواء كان عنفًا منزليًا أو تحرشًا جنسيًا، بل تتبنّى الخطاب الحقوقي، وتستفيد من التزام مصر بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو). مع ذلك، تثير هذه المقاربات المخاوف كون المجتمع المدني يركّز في حالات معيّنة على سرديته وحججه الخاصّة ولا يستجيب بالضرورة بشكل فعّال لخطاب المعارضة.

في حين أن تجريم التحرّش الجنسي وإقرار قانون الخلع يُعبّران عن نجاح واضح في التأثير على صنع السياسات في دراسات الحالات المعروضة، إلّا أنه لا يمكن اعتبار أن الإصلاح القانوني يحقّق مصالح فئة على حساب فئة أخرى. في الواقع، أسفرت جميع الحالات المذكورة عن نتائج إيجابية، سواء العنف الأسري أو التحرّش الجنسي أو قانون الأحوال الشخصية، وحتّى الجهود التي لم تحقق أهدافها، وهو ما يُعبَّر عنه بالتأثير على استراتيجيّة مجلس الوزراء للعنف ضدّ المرأة، وممارسة بعض الضغط على صانعي السياسات من خلال التحريض على إطلاق النقاشات ضمن الهيئات الحكومية.

على الرغم من الانتكاسات العديدة الأخيرة إلّا أن مشهد المنظّمات غير الحكومية المصرية واسع وحيوي. في الواقع، تضغط المجموعات النسائية والجماعات النسوية والناشطات بطرق مختلفة من أجل مناصرة قضاياهن، على الرغم من أن المشهد السياسي يشكّل عقبة رئيسية أمام نضالهن. يأتي ذلك نتيجة تقييد المساحة العامّة منذ العام ٢٠١٣، والجوّ العام غير المستقرّ والاضطرابات السياسية منذ العام ٢٠١١، بما في ذلك حلّ الحكومات المُتعاقبة. تتويجًا للدعم والنشاط الواسع لهذه المجموعات، أحدثت اللحظة الثورية لعام ٢٠١١ تغييرًا في الوعي العام، مهّد الطريق لمناصرة أوسع. مع ذلك، شكّل عدم الاستقرار والقيود الحالية على النشاط العام عقبة أمام السياسات النسوية ودعمها وتأييدها. مع ذلك، أصبح لدى المجلس القومي للمرأة والمجموعات التابعة للحكومة الآن مساحة أكبر وإمكانية للوصول إلى جماعات الضغط وتقديم مشاريع القوانين.

تبيّن دراسات الحالات الثلاث، على الرغم من اختلافها، أن اللحظة التحوّلية لنتائج السياسات تتطلّب فتحة قد تستفيد منها الجهات الفاعلة الناشطة والحيوية في المجتمع المدني للتحريض على التغيير والتأثير على صانعي السياسات. يمكن لهذه الفتحة أن تأتي على شكل دعم سياسي، أو مشاركة من النظام، أو ضغط دولي، أو كلّها معًا كما هو موضح في دراسات الحالة المعروضة، وهو أمر تحدّده الظروف السياسية بشكل كبير، إذ من الأساسي ممارسة أي نوع من الضغط والتأثير في صنع السياسات. غالبًا ما تُملى السياسات المتعلّقة بقضايا النساء وفقًا لجداول الأعمال السياسية وأدوات تأكيد الهيمنة أو الأفكار الأيديولوجية. بهذا المعنى، لعبت الأنظمة السياسية المُتتالية دورًا في إعاقة أي تقدّم. على سبيل المثال، في عهد الإخوان المسلمين، لم تكن مجالات التقدّم واسعة، إذا كانوا يحاولون إبراز تمايز أيديولوجيتهم الدينية عن نظام مبارك، وهو ما ظهر في هجومهم على قانون الخلع، وبالتالي استخدام أجساد النساء لتأكيد هيمنتهم إسوة بما تفعله الأنظمة الحاكمة في كثير من الأحيان (حافظ، ٢٠١٤). إلى ذلك، لدى النظام الحالي مصلحة راسخة في حشد دعم النساء (زكي، ٢٠١٥)، يشير الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى العام ٢٠١٧ باعتباره عام المرأة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٧) في محاولة منه لتمييز نفسها عن النظام السابق. مع ذلك، تعرّض النظام لانتقادات بسبب عدم وجود سياسات فعلية تدعم المرأة. في المقابل، تنجح النساء والحركات النسوية أكثر «عندما تنخرط مع الدولة، من خلال التنافس والتعاون، من دون التنازل عن هوياتها وقواعدها الانتخابية» (باسو، ٢٠١٠، ص.٣)، وهذا ما يجسّده نجاح تعديل التحرّش الجنسي إذ يوضح مدى أهمّية العمل على المستوى الشعبي والانخراط مع الدولة في آن معًا والتنافس معها بما يؤدّي إلى تغيير تدرّجي. تبيّن تكتيكات الفاعلين في المجتمع المدني إقرارهم بأن الدولة ليست مُتجانسة، وأنهم يعملون ويتعاملون مع كيانات الدولة المختلفة، بدءًا من الفاعلين الدينيين وصولًا إلى البرلمان والوزارات، فضلًا عن محاولات الالتفاف على التدابير التقييدية في التعبئة والحشد عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال، أو العمل مع بعض النوّاب وتسليط الضوء عليهم، وفي بعض الأحيان حجبهم عن الأضواء. فوفقًا لتادروس (٢٠١٦)، من أجل التنقّل في الأنظمة الاستبدادية المختلفة والديناميات السياسية المُعقّدة، يطوّر الناشطون عملًا جماعيًا حول القضايا النسوية في مسار عمل متنوّع، ومن خلال عمليّة تدرّجية يسهل الحفاظ عليها بالمقارنة مع التعبئة الجماهيرية (ص. ٢٦٨).

في دراسات الحالات الثلاث، تميل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى استخدام المناصرة المُنظّمة والحملات الإعلامية عبر الوسائل التقليدية وعبر الإنترنت - تبعًا للمجال العام المستهدف - والمشاركة مع مختلف الجهات الحكومية الفاعلة. حاليًا، تعدُّ المنظّمات غير الحكومية والهيئات شبه الحكومية أكثر الأشكال المُهيمنة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. يمكن القول أن التحرّش الجنسي فقط شمل الحركات الجماعية، بمعنى عملت كل المبادرات الشبابية المختلفة للدفع نحو إقراره. في الواقع، تعرّض هذه العوامل منظّمات المجتمع المدني لخطر الاغتراب والعزلة. فيما يتعلّق بتنوّع المجتمع المدني، يظهر أنه ليس مُتجانسًا في أنماط العمل والعلاقات مع الدولة، مع ذلك، لا يمكن نفي العمل السياسي القائم ونجاح الحشد النسوي والنسائي في تسليط الضوء على أوجه القصور المُحتملة. إن التركيز على التعبئة القانونية كاستراتيجيّة يعرّض هذه المجموعات لخطر الاغتراب والعزلة، وقد يُهدِّد فعالية هذه السياسات. على الرغم من ذلك، تستخدم بعض المجموعات نشاطات واستراتيجيّات أخرى متنوّعة مثل حملات التوعية وتقديم خدمات الدعم والتخلّص من التعبئة القانونية وإقامة روابط مجتمعية للتغلّب على مثل هذه المخاطر.

إلى ذلك، يوصى بإجراء مزيد من البحث لاكتساب مزيد من الفهم حول التفاعل بين التعبئة النسوية والديناميكيّات السياسية والاجتماعية. يحتاج الباحثون إلى التعمّق في استكشاف خطر الاغتراب عن عامة الناس نتيجة التركيز على التعبئة القانونية وحملات التشهير ونقص التعبئة الشعبية في بعض الحالات. فضلًا عن أن حالة المجلس القومي للمرأة يشكّل مسألة مثيرة للاهتمام ينبغي دراستها بمزيد من التفصيل، خصوصًا أن عليه أن يكون القوة الرئيسية في مشهد المناصرة، بدلًا من النظر إليه على أنه قوة سلبية بتصرّف النظام.

المراجع:

Abd Alhamid, D. & Zaki, H. (2014). Women As Fair Game in the Public Sphere: A Critical Introduction for Understanding Sexual Violence and Methods of Resistance. Jadaliyya. Retrieved from www.jadaliyya.com/pages/index/18455/women-as-fair-game-in-the-public-sphere_a-critical

Abdelmonem, A. (2015). Reconceptualizing Sexual Harassment in Egypt: A Longitudinal Assessment of el-Taharrush el-Ginsy in Arabic Online Forums and Anti-Sexual Harassment Activism, Kohl: a Journal for Body and Gender Research, Vol. 1, No. 1.

Abdelmonem, A. & Galán, S. (2017). Action-Oriented Responses to Sexual Harassment in Egypt: The Cases of HarassMap and WenDo. Journal of Middle East Women's Studies, Volume 13, Number 1, pp. 154-167.

Abdelrahman, M. (2004). Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt. Cairo: The American University in Cairo Press.

Abouelnaga, S. (2015). Reconstructing Gender in Post-Revolution Egypt. In Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons From the Arab World. In eds. Maha El Said, Lena Meari and Nicola Pratt. London: Zed Books.

Abouelnaga, S. (2016). Women in Revolutionary Egypt: Gender and the New Geographies of identity. Cairo: The American University in Cairo Press.

Abu-Lughod, L. (1998). Feminist Longings and Postcolonial Conditions. In Lila Abu-Lughod (ed.) Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East. Princeton, New Jersey: Princeton University press, pp. 3-31.

Abu-Lughod, L. (2001). Orientalism and Feminist Middle East Studies. In: Feminist Studies, volume 27, no. 1, pp. 101-113.

Abu-Lughod, L. (2010). The Active Social Life of "Muslim Women's Rights": A Plea for Ethnography, Not Polemic, with Cases from Egypt and Palestine. Journal of Middle East Women's Studies, volume 6, no. 1, pp. 1-45.

Abu-Odeh, L. (2010). Honor Killings and the Construction of Gender in Arab Societies. AJCL, volume 58, no. 4, pp. 911-952.

Abu-Odeh, L. (2004a). Egyptian Feminism: Trapped in the Identity Debate. Yale Journal of Law & Feminism, volume 16, no. 2, pp. 145 – 191.

Abu-Odeh, L. (2004b). Modernizing Muslim Family Law: The Case of Egypt. Georgetown Law Faculty Publications and Other Works, volume 37, no. 4.

Ahram Online. (2018). Sexual harassment can't be justified, is prohibited in Islam: Egypt's Al-Azhar. Retrieved from http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/310375/Egypt/Politics-/Sexual-harassment-cant-be-justified,-prohibited-in.aspx

Ahram Online. (2014). Egypt's Mansour issues law for tougher sexual harassment penalties. Retrieved from http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/0/103010/Egypt/0/Egypts-Mansour-issues-law-for-tougher-sexual-haras.aspx

Ahram Online. (2017). Egypt's president ratifies new NGO law. Retrieved from http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/269799/Egypt/Politics-/Egypts-president-ratifies-new-NGO-law-.aspx

Al-Ahaly Gate. (2019, January). In the symposium of the Progressive Feminist Union: Increasing rates of divorce raises alarm. Retrieved from http://alahalygate.com/?p=71222&fbclid=IwAR1av8m17cRWGZfsS2klw-QFHLV8MxYRhbNROcl7OOkgFayirhSFCZCAkpE

Al-Ali, N. (2003) Gender and Civil Society in the Middle East. International Feminist Journal of Politics, volume 5, no. 2, pp. 216-232.

Al-Ali, N. (2012). Gendering the Arab Spring. Middle East Journal of Culture and Communication, volume 5, no. 1, pp. 26-31.

Al-Ali, N. (2013) Feminist Dilemmas in (Counter-) Revolutionary Egypt. NORA - Nordic Journal of Feminist and Gender Research, volume 21, no. 4, pp. 312-316.

Al-Ali, N. (2014). Reflections on (counter) revolutionary processes in Egypt. Feminist Review, volume 106, no. 1, pp. 122 – 128.

Al-Ali, N. (2000). Secularism, Gender and the State in the Middle East: The Egyptian Women's Movement. Cambridge: Cambridge University Press.

Al-Ali, N. (2002). Women's Movements in the Middle East: Case Studies of Egypt and Turkey. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Alvarez, S. (2000) Translating the global: Effects of transnational organizing on local feminist discourses and practices in Latin America. Meridians: Feminism, Race, Transnationalism, volume 1, no. 1, pp. 30– 31.

Amar, P. (2011). Turning the Gendered Politics of the Security State Inside Out? Charging the Police with Sexual Harassment in Egypt. International Feminist Journal of Politics, volume 13, no. 3, pp. 299-328.

Amnesty International. (2016). Egypt: Unprecedented Crackdown on NGOs. Retrieved from https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/egypt-unprecedented-crackdown-on-ngos/

Badran, M. (1995). Feminists, Islam, and Nation: Gender and The Making of Modern Egypt. Princeton: Princeton University Press.

Basu, A. (2000). Globalization of the Local/Localization of the Global Mapping Transnational Women's Movements. Meridians, volume 1, No. 1, pp. 68-84.

Basu, A. (2010). Introduction. In Ed. Women's Movements in the Global Era: The Power of Local Feminisms, ed. by Amrita Basu. Boulder, CO: Westview Press, pp. 1 – 28.

Brechenmacher, S. (2017). Civil Society Under Assault: Repression and Responses in Russia, Egypt, and Ethiopia. Carnegie Endowment for International Peace.

CEWLA. (May, 2018). Retrieved from https://www.facebook.com/247491665394470/photos/a.369597346517234/1411397699003855/?type=3&theater

Diaa, R. (2016). Divorces up by 10.8 per cent in 2015 - official statistics agency. Aswat Masriya. Retrieved from http://www.aswatmasriya.com/en/news/details/17277

El-Balad News. (2019, January). Maya Morsi: We received 140 proposals and held 70 meetings on amendments to the Personal Status Law. Retrieved from https://www.elbalad.news/3657590

El-Nadeem. (2012). Bill to protect women from domestic violence. Retrieved from https://elnadeem.org/2012/03/04/331/

ElSadda, H. (2013, March). A war against women: The CSW declaration and the Muslim Brotherhood riposte. Retrieved from http://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/war-against-women-csw-declaration-and-muslim-brotherhood-riposte

El-Shakry, O. (2013). Rethinking Entrenched Binaries in Middle East Gender and Sexuality Studies. International Feminist Journal of Politics, volume 15, no. 1, pp. 82-87.

Enloe, C. (2014). Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. 2nd Ed. Berkeley: University of California Press.

FIDH, Nazra for Feminist Studies, New Women Foundation, & Uprising of Women in the Arab World. (2014). Egypt: Keeping women out. Sexual violence against Women in the Public Sphere. Retrieved from http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/joint_report_sexual_violence_egypt_en.pdf

Hafez, S. (2014). Bodies That Protest: The Girl in the Blue Bra, Sexuality, and State Violence in Revolutionary Egypt. Signs: Journal of Women in Culture and Society, volume 40, no. 1, pp. 20-28.

Hafez, S. (2016). Egypt, Uprising and Gender Politics: Gendering Bodies/Gendering Space. POMEPS Studies, volume 19, Washington DC: Project on Middle East Political Science Series, pp. 31 – 34. Retrieved from https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/05/POMEPS_Studies_19_Gender_Web.pdf

Harassmap. (n.d.). Egyptian penal code. Retrieved from https://harassmap.org/laws/law-text

Hasso, F. (2014). Bargaining With the Devil: States and Intimate Life. Journal of Middle East Women's Studies, volume 10, no. 2, pp. 107-134.

Hasso, F. (2011). Improving the Nation. In Consuming desires: Family crisis and the state in the Middle East. Stanford, Calif: Stanford University Press, pp.132-66.

Herr, R. (2014). Reclaiming Third World Feminism: or Why Transnational Feminism Needs Third World Feminism. Meridians: Feminism, Race, Transnationalism, volume 12, no. 1, pp.1-30.

Jad, I. (2007). NGOs: Between Buzzwords and Social Movements. Development in Practice, volume 17, no.4/5, pp. 662-629.

Kamal, R. (2018, January). 1.5 million Egyptians are subjected to domestic violence every year … «Sada Elbalad» observes the lack of "safe houses" to receive victims … The absence of psychological and economic support to it the residents. Sada Elbalad. Retrieved from https://www.elbalad.news/3126880

Kandiyoti, D. (1996). Contemporary Feminist Scholarship and Middle East Studies. In ed: Gendering the Middle East, pp. 1 – 28.

Kirollos, M. (2016). "The Daughters of Egypt are a Red Line:" The Impact of Sexual Harassment on Egypt's Legal Culture. Kohl: a Journal for Body and Gender Research. Vol. 2, no. 1.

McVeigh, T. (2013). How Egypt's radical rulers crush the lives and hopes of women. The Guardian. Retrieved from http://www.guardian.co.uk/world/2013/mar/31/egypt-cairo-women-rights-revolution

Mecky, M. (2016). Behind closed doors: Plight of Egyptian women against domestic violence. Ahram Online. Retrieved from http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/250820/Egypt/Politics-/-Behind-closed-doors-Plight-of-women-against-domes.aspx

Mecky, M. (Forthcoming). Bargaining with the State: Feminist Mobilization Towards the Criminalization of Gender-Based Spousal Violence in Egypt. Unpublished Thesis.

Michaelson, R. (2018). Egypt's Nadeem Center for torture victims persists against odds. Deutsche Welle. Retrieved from https://www.dw.com/en/egypts-nadeem-center-for-torture-victims-persists-against-odds/a-43388534

Moghadam, V. (2005). Globalizing Women. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Moghadam, V. (1997). Women, Work and Economic Reform in the Middle East and North Africa. Boulder: Lynne Rienner.

Mohsen, S. (1990). Women and Criminal Justice in Egypt,' in Daisy Hilse Dwyer (ed.), Law and Islam in the Middle East, pp. 15-34.

National Council for Women. (n.d.). National Strategy to Combat Violence Against Women. Retrieved from http://ncw.gov.eg/ar/-الإستراتيجية-الوطنية-/لمكافحة-العنف

Nazra for Feminist Studies. (2012). Bill to protect women from domestic violence. Retrieved from https://www.nazra.org/2012/03/مشروع-قانون-لحماية-النساء-من-العنف-الأسري

Nazra for Feminist Studies. (2016). Sexual violence against women and girls in the Middle East and North Africa. Retrieved from http://nazra.org/node/458

Pratt, N. (2005). Hegemony and Counter-Hegemony in Egypt: Advocacy NGOs, Civil Society and the State. In Ben Nefissa, Sarah, Abd al-Fattah, Nabil, Hanafi, Sri, and Milani, Carlos (eds.), NGOs and Governance in the Arab World, Cairo and New York: The American University in Cairo Press.

Press Conference with MP Nadia Henry and violence against women law. (2018, November 6). Facebook Event. https://www.facebook.com/events/1067034313463729/

Roushdy, N. (2016). Sexual Harassment: Egypt. Encyclopedia of Women & Islamic Cultures.

Singerman, D. (2006). Restoring the Family to Civil Society. Lessons from Egypt. Journal of Middle East Women's Studies, volume 2, no.1, pp. 1-32.

Singerman, D. (2005). Rewriting Divorce in Egypt: Reclaiming Islam, Legal Activism, and Coalition Politics: In Remaking Muslim Politics: Pluralism, Contestation, Democratization, edited by R. W. Hefner. Princeton: Princeton University Press.

Skalli, L. (2014). Young Women and Social Media Against Sexual Harassment in North Africa. The Journal of North African Studies, volume 19, no. 2, pp. 244-258.

Sonneveld, N. (2012). Maintenance and Obedience: A History of Personal Status Law in Egypt." In Khul` Divorce in Egypt. Public Debate, Judicial Practices, and Everyday Life, 17-34. Cairo/New York: AUC Press.

State Information Service. (2017). 2017…Year of Egyptian Woman. Retrieved from http://www.sis.gov.eg/Story/108222?lang=en-us

Tadros, M. (2014). The politics of mobilising for gender justice in Egypt from Mubarak to Morsi and beyond. IDS Working Papers 442, pp. 1-35.

Tadros, M. (2016). Resistance, Revolt & Gender Justice in Egypt. First ed. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Waylen, G. (1998). Gender, Feminism and the State: An Overview. In Randall, Vicky and Waylen, Georgina (eds.), Gender, Politics and the State, London and New York: Routledge.

Welchman, L. (2010). Women, Family and the Law. The Muslim Personal Status Law Debate in Arab States, in Robert Hefner (ed.), New Cambridge History of Islam Volume 6 CUP, Chapter 17, pp. 411-437.

UNFPA. (December, 2018). Gender Justice & the Law: Egypt. Published by UNFPA. Retrieved from https://arabstates.unfpa.org/en/publications/gender-justice-law-egypt Zaki, H. (2015).

Zaki, H. (2012). Law as a tool for empowering women within marital relations: a case study of paternity lawsuits in Egypt. Cairo, New York: American University in Cairo Press.

Zaki, H. (2017). Law, Culture, and Mobilization: Legal Pluralism and Women's Access to Divorce in Egypt. Muslim World Journal of Human Rights, volume 14, no. 1, pp. 1-25.

Zuhur, S. (2005). Gender, Sexuality and the Criminal Laws in the Middle East and North Africa: A Comparative Study. Women for Women's Human Rights (WWHR). Istanbul, pp. 9 – 75.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

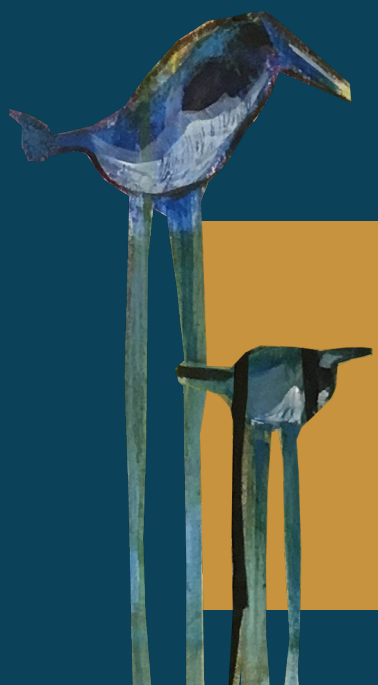

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub